طالبوه بضرورة تغيير النهج السابق في التعامل مع القضايا المهمة

نواب للخالد : تعاوننا مع حكومتك الجديدة مرهون بحسن الاختيار

الداهوم : استجواب الصالح في حال عودته من محور واحد هو «عدم صلاحيته للمنصب الوزاري»

طالب عدد من نواب مجلس الأمة رئيس مجلس الوزراء بعد تجديد الثقة السامية فيه بضرورة اختيار وزراء أكفاء قادرين على تحمل المسؤولية ، مشددين على أن التعاون معه مرهون بذلك .

في هذا السياق أعلن النائب بدر الداهوم استجواب أنس الصالح في حال عودته من محور واحد فقط هو "عدم صلاحيته للمنصب الوزاري".

من جهته أكد النائب حمدان العازمي أن عودة الوزراء التأزيميين في التشكيل الحكومي الجديد ستكون بداية غير موفقة لحكومة تنشد التعاون مع المجلس الجديد بمخرجاته المغايرة.

وقال "سنؤيد استجواب الأخ بدر الداهوم لأنس الصالح في حال عودته وزيرا للداخلية خاصة اننا صوتنا بطرح الثقة فيه مرتين متتاليتين".

من ناحيته قال النائب مرزوق الخليفة إن "التعاون مع رئيس الوزراء المكلف سيبقى مرهوناً بموقفه من استحقاقات انتخابات الرئاسة وقانون العفو الشامل وملفات الفساد والقوانين المقيدة للحريات وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين وقضية الكويتيين البدون".

وأضاف الخليفة : إن غيّر نهجه السابق تعاوناً وان استمر فاللقاء سيكون على المنصة.

بدوره قال النائب خالد عايد إن الشعب أرسل رسالة واضحة ومهمة من خلال صناديق الإقتراع ولن نكون إلا على قدر هذه الثقة والمسؤولية.

وتابع عايد : نسأل الله التوفيق لرئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد وسبق وأن بينا أهمية أختيار وزراء أكفاء بعيداً عن المحاصصة والترضيات ويعون جيداً حجم وأهمية المرحلة المقبلة.

من جهته أكد النائب محمد الراجحي استجوابه لوزير الداخلية انس الصالح ان عاد لوزارة الداخلية بالحكومة الجديدة من محورين.. الأول السماح بالتأثير على ارادة الناخبين وشراء الأصوات والثاني إقصاء وظلم الكفاءات من القياديين.

وأضاف على سمو رئيس الوزراء قراءة نتائج الأنتخابات وإذا كان لايريد التأزيم فتغيير وزير الداخلية واجب.

من ناحيته قال النائب أحمد الحمد : نتمنى من سمو رئيس الحكومة اختيار وزرائه بعناية ودقة بناء على الكفاءة والجدارة والاستفادة من التجارب السيئة لبعض وزراء الحكومة السابقة.

ومثال عن التجارب السيئة الواضحة وتردي الأداء هو وزير الكهرباء الذي أفرغ الوزارة من الكفاءات واتخاذ جملة من القرارات غير المهنية التي أثرت في الأداء العام للوزارة.

بدوره أكد النائب علي القطان أن ما ينشر بوسائل التواصل الاجتماعي من استباق للاحداث واعلان تصويتي لرئاسة المجلس غير صحيح ويعتبر مخالفة دستورية صريحة.

وأضاف القطان : لم اعلن موقفي حتى الان و ليعلم الجميع بأنني "اقدح من راسي" وأقيّم الامور جيداً وبعدها اعلن موقفي.

على صعيد متصل أكد النائب مهند الساير أنه سيكون في قاعة عبدالله السالم مدافعاً عن الحريات والمال العام، مشدداً على التزامه بما تعهد به أثناء ترشحه، مذكراً ببيان الجلسة الأولى الذي أعلن عنه سابقاً، ودعا النواب إلى تبنيه وطرحه في المجلس ليكون خريطة طريق للعمل البرلماني.

ووجه الساير في تصريح صحافي الشكر إلى أهل الكويت الذين أصروا على المشاركة في العملية الانتخابية رغم الظروف الصحية الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

وشدد الساير على أنه سيسعى ليكون في قاعة عبدالله السالم مدافعاً عن حريات الشعب، حامياً للمال العام، مسانداً لتطلعات الشعب الكويتي لبناء غدٍ أفضل للأجيال المقبلة.

وجّدد الساير تعهده بتحقيق أركان البيان الأساسية من خلال تعديل قانون الانتخاب، وتعديل النصوص القانونية المرتبطة بالحريات وتعديل قانون إنشاء الدائرة الإدارية، وإلزام الحكومة بتقديم برنامج عملها، وسرعة تقديم وإقرار قانون العفو الشامل في قضايا الرأي، والتعديل الفوري للائحة مجلس الأمة الداخلية.

وأشار الساير إلى أن البيان يأتي إيماناً بأن هذه الأولويات التي تمثل الاستحقاق الأولي في الفترة القادمة تستقر في ضمير الكثير من أبناء الشعب الكويتي، وأن العمل الفردي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يحقق الغاية النبيلة من ذلك.

وبين الساير أن تعديل قانون الانتخاب يستهدف تحقيق العدالة والمساواة والتمثيل الحقيقي لإرادة الأمة بما يتضمن من إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات وبما يمنع التدخل المباشر أو غير المباشر الرسمي أو غير الرسمي وتعديل النظم القانونية المرتبطة لكشف مظاهر الخلل في التأثير على إرادة الناخبين، إضافة إلى منع التعيينات ذات الصبغة السياسية باعتبارها جريمة من جرائم الانتخاب.

وفيما يخص تعديل النصوص القانونية المرتبطة بالحريات، فتستهدف الحفاظ على سقف الحريات الذي أراده المشرع الدستوري من العبث، وكذلك تعديل قانون إنشاء الدائرة الإدارية لتمكين القضاء من النظر في مسائل منح وسحب الجنسية.

ودعا الساير الحكومة إلى الالتزام بتقديم برنامج عملها "فعلاً" ليتسنى لنواب الأمة متابعة عملها ومراقبتها ومحاسبتها.

وختم الساير بأنه سيضع نصب عينيه تلك الأمانة التي حملها له أهل الكويت، ليكون صوتهم المخلص في البرلمان المعبر عن إرادة الشعب.

من جهته رحب النائب د.عبد الله الطريجي بالدعوة التي تلقاها من النائب عبد الكريم الكندري لحضور الاجتماع النيابي التنسيق الثاني عنده اليوم.

وقال الطريجي في تصريح صحافي تلقيت اتصالاً كريماً من الأخ النائب الخلوق د.عبد الكريم الكندري لحضور اجتماع في ديوانه اليوم، وأتشرف بالحضور مع بقية الأخوة الأعزاء.

ولفت إلى ان عدم حضوره الاجتماع التنسيقي الأول الذي استضافه النائب بدر الداهوم أمس يعود لعدم تلقيه دعوة بالحضور، مؤكدا ان عدم الحضور ليس له صلة البتة بموقفه من مقعد الرئاسة مع تمنياته للجميع بالتوفيق لما فيه خير البلاد والعباد.

وشدد الطريجي على أن مصلحة الكويت فوق الجميع، معرباً عن أمله وثقته بالنواب الافاضل في العمل من أجل التوافق على الأولويات وإقرار أو تعديل التشريعات المهمة لدى المواطنين الذين قالوا كلمتهم في الانتخابات الأخيرة ، فكانوا هم أبطال التغيير الكبير الذي نتطلع إلى نجاحه في إعادة الهيبة لمجلس الأمة وتصحيح أخطائه الكارثية.

بدورها دعت الحركة التقدمية الكويتية الرئيس المكلّف إلى تشكيل حكومة تتوافق مع الرسالة الموجهة من الشعب الكويتي في الانتخابات بضرورة التغيير والإصلاح.

وقالت في بيان لها، أمس ، «وجّه الشعب الكويتي يوم الخامس من ديسمبر رسالة واضحة عبر نتائج الانتخابات النيابية تؤكد استياءه من تردي الأوضاع العامة في البلاد والنهج المتبع في إدارة شؤونها، كما تبين رغبته الجادة في إحداث التغيير وتصحيح المسار السياسي والاقتصادي للدولة وتطلعه نحو تحقيق الإصلاح».

وأضافت «كنا ولا نزال نأمل أن يقرأ القائمون على العهد الجديد هذه الرسالة الشعبية، وأن يستجيبوا لها، بحيث تتشكل الحكومة الجديدة على نحو متوافق مع الرغبة الشعبية في التغيير وتصحيح المسار وتحقيق الإصلاح».

وتابعت «من جانبنا نرى أن الكويت اليوم أحوج ما تكون إلى تحقيق مجموعة من الخطوات التي يؤمل أن يتخذها مجلس الأمة ومجلس الوزراء الجديدان»، ولعل أبرزها:

أولاً: تحقيق انفراج سياسي يبدأ بإطلاق الحريات وإلغاء أو تعديل القوانين المقيدة لحرية الرأي وحرية التعبير وحرية الاجتماع الواردة في قوانين الإعلام الإلكتروني، والجرائم الإلكترونية، والمطبوعات والنشر، والإعلام المرئي والمسموع، وقانون جمعيات النفع العام، وقانون حرمان المسيء.

ثانياً: ترتيب عفو شامل عن قضايا الرأي والتجمعات والقضايا السياسية، وإلغاء ما تبقى من القرارات الجائرة بسحب الجنسية لأسباب سياسية.

ثالثاً: تغيير النظام الانتخابي بإلغاء مرسوم قانون الصوت الواحد المجزوء.

رابعاً: تطهير مؤسسات وأجهزة الدولة من العناصر الفاسدة، واستكمال النواقص وسدّ الثغرات في قوانين مكافحة الفساد وتضارب المصالح وغسيل الأموال.

خامساً: تنظيم الحياة السياسية عبر قانون ديمقراطي لإشهار الجماعات السياسية على أسس وطنية.

سادساً: التخلي عن الوجهة وحيدة الجانب في معالجة عجز الميزانية الواردة فيما يسمى وثيقة الإصلاح المالي، وذلك عبر تبني معالجات وحلول توقف من جهة الهدر والتنفيع والفساد، وتحدّ من المبالغة في تسعير المناقصات والعقود الحكومية، وتضبط الأوامر التغييرية...وتحمّل من جهة أخرى القطاع الخاص مسؤولياته الاجتماعية في توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين، والمساهمة في تمويل الميزانية العامة للدولة عبر فرض ضرائب تصاعدية جدية على الدخول الكبيرة للأثرياء والمضاربين في العقار والأسهم، وعلى الأرباح الصافية للبنوك والشركات الرأسمالية الكبرى المساهمة والخاصة، ومراعاة عدم المساس بمستوى معيشة والمكتسبات الاجتماعية للفئات الشعبية عند ترشيد الإنفاق بحيث لا يطال بنود الإنفاق الاجتماعي الضرورية، وتجنب تقليص الدعوم ذات الصلة بحياة الناس أو في الانخفاض المريع لنسبة المواطنين إلى إجمالي عدد السكان، بعيدا عن أي طرح عنصري والحرص على مراعاة حقوق الإنسان والحقوق العمالية واحتياجات الاقتصاد الكويتي والخدمات العامة عبر:

1 – تغيير الموقف السلبي الذي يتخذه القطاع الخاص تجاه تشغيل العمالة الوطنية.

2 – تحميل أرباب الأعمال كلفة أكبر بسبب استخدامهم عمالة وافدة، وتحمّل كلفة سكنهم وعلاجهم، وزيادة الحد الأدنى لأجورهم، وتمكينهم من الحقوق النقابية.

3 – جدية سياسة الإحلال للمواطنين في مختلف القطاعات.

تاسعاً: إلغاء مظاهر التمييز ضد المرأة، وحل مشكلات الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين.

عاشراً: الحفاظ على الطابع المدني للدولة، وإنهاء الوصاية على الحياة الخاصة للناس وحرياتهم الشخصية.

ودعت الحركة في الختام المواطنين جميعاً والتيارات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني إلى ممارسة دورهم في متابعة سياسات الحكومة وقراراتها وتشريعات مجلس الأمة ومهامه الرقابية للالتزام بتحقيق تطلعات الشعب الكويتي في التغيير وتصحيح المسار والإصلاح.

بدر الدهوم

مرزوق الخليفة

مهند الساير

حمدان العازمي

- مرزوق الخليفة : التعاون مع رئيس الوزراء بناء على موقفه من « العفو الشامل» وملفات الفساد وغيرهما
- الراجحي : على الخالد قراءة نتائج الانتخابات وإذا كان لايريد التأزيم فتغيير وزير الداخلية واجب
- عايد : الشعب أرسل رسالة واضحة ومهمة من خلال صناديق الاقتراع ولن نكون إلا على قدر الثقة
- أحمد الحمد : نتمنى من رئيس الحكومة اختيار وزرائه بعناية ودقة بناء على الكفاءة والجدارة
- القطان : ما ينشر بوسائل التواصل من استباق للأحداث وإعلان تصويتي لرئاسة المجلس غير صحيح
- مهند الساير : سأكون في قاعة عبدالله السالم مدافعاً عن الحريات والمال العام
- الطريجي : مصلحة الكويت فوق الجميع وكلي ثقة بالنواب في العمل من أجل التوافق على الأولويات
- « التقدمية» : ضرورة تشكيل حكومة تتوافق مع الرسالة الموجهة من الشعب الكويتي بضرورة التغيير

حمدان العازمي: عودة الوزراء التأزيميين بداية غير موفقة لحكومة تنشد التعاون

أحمد الحمد

خالد عايد

عبدالله الطريجي

علي القطان

محمد الراجحي